الموجز

في آب 2011 ،وصلت سنوات حكم العقيد معمر القذافي الطويلة التي إستمرت ل 42 عاما إلى نهايتها على أرض الواقع بعد أن تمكنت قوات المتمردين بقيادة المجلس الوطني الانتقالي (TNC) و الغارات جوية لحلف شمال الاطلسي من التغلب على بقايا قوات الدفاع عن مجمع الديكتاتور الليبي في طرابلس .في بداية الأحداث في فبراير 2011 خرج الليبيون إلى الشوارع للاحتجاج على حكم العقيد معمر القذافي الاستبدادي وكان رده سريعا ووحشيا، حيث تمت مهاجمة المتظاهرين واستهداف المدنيين في حملة متعمدة لقمع المعارضة في أنحاء البلاد .كما حاصرت قوات القذافي مدينة بنغازي بشرق ليبيا وهددت بإبادة السكان في مارس الماضي .و قد قامت جامعة العربية حينها بالدعوة إلى تدخل دولي .على الرغم من الحملة الجوية اللاحقة للناتو لحماية المدنيين الليبين ، عانى الآلاف من أهوال لا توصف على أيدي قوات القذافي منذ اندلاع الانتفاضة .

في وقت إصدار هذا التقرير لم تكن المدافع قد سكتت ، كما لا يزال مكان وجود القذافي مجهولا وظروف عائلته وأنصاره الذين كانوا جزءا لا يتجزأ من نظامه الوحشي غير واضحة، ومع ذلك ، فان نقاشات مكثفة لا تزال تجري حول الرؤية المستقبلية للسياسية والقيادة في ليبيا.

من المهم أن تبسط السلطات المدنية التي يقودها المجلس الوطني الانتقالي(TNC) سيطرتها الكاملة على ليبيا ، وأن ترسي سيادة القانون لمنع إراقة المزيد من الدماء ، والعدالة الأهلية ، والنهب ، والعنف . يجب على المجتمع الدولي مساعدة السلطات المدنية الناشئة حديثا في توفير الخدمات الأساسية للشعب الليبي بتطوير الإطار الدستوري والآليات وبناء المجتمع المدني والمؤسسات .

يمكن لمثل هذه العملية الصعبة ان تنجح بصورة أفضل إذا واجهت ليبيا من دون انتقام إرث الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبها نظام القذافي المستبد . هذا الجهد يجب ان يفحص أيضا تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات المتمردين وقوات حلف الاطلسي. في ظل الغياب الحالي للمؤسسات القانونية المتقدمة ، فإنه من المهم جدا أن تتعاون السلطات الانتقالية في ليبيا تعاونا تاما مع المحكمة الجنائية الدولية (ICC) ، والتي سبق أن أصدرت مذكرات توقيف بحق القذافي وغيره. كما ويجب على الشعب الليبي أيضا تطوير عملية الفرز التي من شأنها منع منتهكي حقوق الإنسان من اشغال مناصب السلطة في المستقبل . إن الملاحقات القضائية والتحري، والأساليب الأخرى اللازمة للمساءلة ستوجه الشعب الليبي نحو إختيار أفضل السبل لإقامة نظام اجتماعي وسياسي عادل وآمن في أعقاب الصراع .

يوثق هذا التقرير بعضا من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان خطورة والتي يجب معالجتها عند انبثاق الحكومة المدنية الجديدة .لقد جمعت أطباء لحقوق الإنسان (PHR) أدلة على ارتكاب جرائم حرب في مصراتة ، غرب ليبيا في حزيران 2011 ، بعد وقت قصير من تحرير قوات المتمردين للمدينة الساحلية . وركزت PHR تحقيقاتها على مصراتة لأنها عانت على مدى شهرين طويلين من الحصار وعانى سكانها حسب التقارير بعضا من أفظع الانتهاكات .أجرى المحققون في PHR مقابلات معمقة مع 54 من سكان مصراتة والقرى المحيطة بها وكشفت الأدلة عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بما في ذلك القتل والتعذيب والاغتصاب والاحتجاز القسري والاختفاء. تقريرالـ PHR ، شاهد على جرائم الحرب ، وتفاصيل تلك التجارب من المواطنين العاديين ، ويلقي الضوء على اعتداء القذافي المنهجي على المدينة المحاصرة .هذا التقرير لا يقدم أدلة تؤكد أو تنفي ما إذا كان المتمردون وقوات حلف شمال الاطلسي قد ارتكبوا جرائم حرب .

النتائج الرئيسية لهذا التقرير :

- أفاد أربعة شهود عيان أن جنود القذافي احتجزوا قسرا 107 من المدنيين واستخدموهم كدروع بشرية لحراسة الذخائر العسكرية من هجمات حلف شمال الاطلسي الى الجنوب من مصراتة .وأوضح احد الاباء لـ PHRكيف أجبر جنود القذافي طفلين له على الجلوس على دبابة عسكرية، وهددت الأسرة، "عليكم البقاء هنا، وإذا

كان حلف شمال الاطلسي سيهاجمنا ، فسوف تموتون أيضا". كما ورد أن قوات القذافي العسكرية تحمي الاسلحة في المناطق المدنية بما في ذلك الأسواق والمساجد والمدارس.

• تفقدت الـ PHR أربعة مرافق طبية وأجرت مقابلات مع 21 فردا من العاملين في الخدمات الطبية الليبية .احد المتطوعين كان سائق سيارة اسعاف شرح كيفية اعتقاله والتعذيب الذي تعرض له ، وكذلك مشاهدته إعداما دون محاكمة لمدني .كما أفاد جراح عظام عن ثماني حالات منفصلة حيث هوجمت سيارات الإسعاف التي تحمل علامة الهلال الأحمر حين كان المسعفون يحاولون الوصول إلى المقاتلين الجرحى على خط الجبهة .أفاد عمال الصحة عن هجمات اخرى قام بها قوات القذافي استهدفت العاملين في المجال الطبي ، والمرافق ، والمرضى المدنيين .

• افاد أربعة شهود عيان ان قوات القذافي قامت بهدم منزل للمسنين وخطفت 36 من المعاقين المقيمين فيه، ولا يزال مكان تواجد المسنين والمدنيين المشردين مجهولا .

• وفرت أوامر عسكرية رسمية حصلت عليها لـ PHR أدلة قوية على أن القذافي امر قواته بتجويع السكان المدنيين في مصراتة .بالإضافة إلى نهب مخازن الأغذية ، ومنعت القوات الحكومية المدنيين من تلقي المساعدات الإنسانية .

• افاد أحد الشهود بأن قوات القذافي حولت مدرسة ابتدائية الى موقع إحتجاز حيث تم اغتصاب نساء وفتيات لا تتجاوز أعمارهن 14 سنة . ولقد وثقت PHR أيضا تقارير عن جرائم الشرف التي وقعت نتيجة لهذه الاغتصاب .

• روى قروي يبلغ من العمر 25 عاما كيف أن جنود القذافي اعتقلوه مع قرويين عزل اخرين في شبه مقطورة شاحنة ، وحرموهم من الغذاء والماء ، وقاموا بتعذيبهم لعدة أيام .

تختتم الشهادة على جرائم الحرب بتوصيات متعلقة بالسياسة العامة للمجلس الوطني الانتقالي الليبي ، والمحكمة الجنائية الدولية ، والحكومة الأميركية .

كما يدعو أطباء لحقوق الإنسان إدارة أوباما إلى دعم الجهود التشريعية في الكونغرس الأميركي ، بما في ذلك قانون حماية الحياد الطبي نافذ في2011 ، الذي قدمه النواب جيم ماكديرموت (D - WA) ، والتر جونز (R - NC) ، بحيث يمكن للولايات المتحدة أن تستجيب على نحو أكثر فعالية لإنتهاكات الحياد الطبي.

يجب أن تكون سيادة القانون هي الأساس الذي تقوم عليه ليبيا جديدة وحرة . وفي الوقت الذي يقوم فيه المجلس الوطني الانتقالي بوضع مسار جديدا للبلاد في مرحلة ما بعد القذافي ، فإنه يجب ضمان تقديم الجناة إلى العدالة ، ومحاسبتهم على انتهاكاتهم . إن المساءلة الفردية عن الجرائم في ظل سيادة القانون هي أفضل ضمان لمنع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل وانهاء دوامة العنف .وان هذا التقرير ليس فقط دليل على ارتكاب جرائم حرب كسجل تاريخي ، بل هو لضمان العدالة والمساءلة بالنسبة لجميع الليبيين .